الصحة في خدمة الحرب...

الحوثيون يحولون عربات الإسعاف إلى دبابات عسكرية

● الحوثي يسيطر على 29 سيارة إسعاف قدمتها المنظمة الدولية للهجرة

الأمناء/ قسم الرصد:

استطاعت مليشيا الحوثي أن توظّف القطاع الصحي في المناطق الواقعة تحت سيطرتها لخدمة الحرب التي تخوضها ضد الأبرياء في اليمن ؛ إذ أنّها نجحت في أن تحول جميع المكونات الطبية إلى وقود عسكريّ لإشغال حروبها ، بدءًا من سرقة المساعدات الطبية وبيعها بالسوق السوداء، ومرورًا بتحويل العديد من المستشفيات إلى معسكرات حربية تابعة لقواتها، ونهاية بسرقة عربات الإسعاف وتحويلها إلى دبابات عسكرية في مواقع القتال.

وأفادت مصادر، قيام المليشيات الحوثية المدعومة من إيران، بالاستيلاء على 29 سيارة إسعاف قدمتها المنظمة الدولية للهجرة، التابعة للأمم المتحدة إلى مرافق صحية في مناطق تسيطر عليها المليشيات الحوثية.

واستولت مليشيات الحوثية على السيارات التي قدمت من المنظمة الدولية للهجرة كمساعدة للمرافق الصحية البعيدة عن مراكز المدن ضمن مشروع تموله منظمة الهجرة ومنظمة الصحة العالمية في مناطق سيطرة الحوثيين أطلق عليها «حزمة الخدمات الصحية الأولية».

وأشارت المصادر، إلى أن سيارات الإسعاف تمّ نقل جزء كبير منها إلى جبهات القتال بعد أن تم دهنها بألوان مختلفة ونقل الأجهزة الداخلية لتلك السيارات إلى المستشفيات الميدانية التابعة للحوثيين.

وأدركت العناصر الانقلابية أن سيطرتها على القطاع الصحي من الممكن أن تشكل منجما ذهبا بالنسبة لها لتمويل عملياتها الإرهابية، وهو ما وضح من خلال تعيينها، طه المتوكل أحد رجال الدين التابعين لها وزيرا للصحة، والذي كان قد دعا في إحدى خطب الجمعة قبل توليه منصبه إلى إعلان «حالة الطوارئ الاقتصادية» التي تقضي بمصادرة أموال رجال الأعمال وتأميم القطاع الخاص.

ورغم أن وزارة الصحة ليست سيادية مثل وزارات المالية والدفاع والداخلية، فإن مليشيا الحوثي كانت تسعى للهيمنة عليها، بسبب تدفق أموال المنظمات الدولية إليها، وكانت عناصر الانقلاب تصنف هذه الوزارة فيما سبق على أنها وزارة استهلاكية ولكنها تحولت إلى واحدة من أهم عناصر الدعم لها من خلال سرقة أموال المنظمات الدولية.

وخلال الأعوام الماضية، وصلت المئات من الشحنات الطبية إلى صنعاء، تلبية لاحتياج الآلاف من اليمنيين الذين هم بحاجة للرعاية الطبية، خصوصًا بعد تفشي وباءي الكوليرا والدفتيريا، لكن تلك الجهود لم تحل دون الكارثة الصحية ؛ بل ساهمت في مضاعفتها في ظل تدمير الحوثي للقطاع الصحي بأكمله.

ولم تقتصر جرائم الانقلابيين الحوثيين في قطاع الصحة على نشر الأوبئة أو قصف المستشفيات أو سرقة الأدوية ؛ بل بلغت حدها النهائي بتحويل الكثير من المنشآت كاملة لـ"المجهود الحربي" للمليشيات .

تدخل الحوثيين الموالين لإيران في المستشفيات الواقعة في مناطق سيطرتهم بشكل مباشر وغير مباشر، إلى جانب الفساد الذي تمارسه في وزارة الصحة في حكومتهم غير المعترف بها تسبب في تدهور الوضع الصحي في هذه المناطق.

تتمثل الانتهاكات الحوثية في إقصاء الأطباء واستحداث إدارات جديدة في المستشفيات، إلى جانب نهب الأدوية، وسرقة الموازنات التشغيلية للمستشفيات والأغذية والتشغيل والصيانة، لصرفها فيما يسمى "المجهود الحربي"، وهو ما جعل المستشفيات والعملية الصحية بشكل عام عاجزة عن تقديم الخدمات للمرضى، كما أدّى ذلك إلى تحويل العملية الصحية عن مسارها الصحيح.

أعلنت الأمم المتحدة، الأسبوع الماضي، عن وجود 190 حالة وفاة مرتبطة بالكوليرا في اليمن منذ بداية العام الحالي، محذّرة من تزايد في أعداد الإصابات بهذا الوباء، يأتي ذلك في الوقت الذي أكد فيه مصادر طبية في صنعاء المليشيا الانقلابية بالتسبب مجددًا في عودة موجة وباء الكوليرا بمختلف المناطق الخاضعة إليها بسبب الإهمال الطبي في المستشفيات التي تحت إدارتها، ومساهمتها في تدمير شبكات الصرف الصحي وسرقة المعونات الطبية.

اعترفت مليشيا الحوثي بفشلها في التصدي لوباء الكوليرا في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وأعلنت المليشيات - عبر وسائل إعلام موالية لها - أنّ ثلاثة أشخاص لقوا مصرعهم، الجمعة الماضية، جرّاء إصابتهم بوباء الكوليرا في مديرية حفاش بمحافظة المحويت.

الاعتراف الحوثي بالفشل، تضمّن كذلك توجيهها استغاثة عاجلة لتزويد الوحدات والمرافق الصحية ومستشفى المديرية بالأدوية والمستلزمات المتعلقة بمكافحة الكوليرا، في وقت ارتكبت فيه المليشيات الكثير من الانتهاكات تتعلق بالقطاع الصحي على وجه التحديد.

وقد أقرّت العناصر الانقلابية بتزايد حالات الإصابة بالكوليرا في عدد من مناطق مديرية حفاش جراء عودة انتشار موجة الوباء، كما اعترفت المليشيات بالصعوبات التي تواجه ما تُسمى مراكز معالجة الإسهالات المائية الحادة.

وباتت الأوضاع الصحية في تدهور مستمر وسط نهب وتلاعب الميليشيات بالمساعدات الدوائية والطبية المقدمة من منظمتي الصحة العالمية و«اليونيسيف» للحد من انتشار المرض.

مدير شؤون المغتربين بلحج:

تحويلات المغتربين من العملة الصعبة وبنسبة ٧٠٪ من الموارد الوطنية

تقرير/ عبد القوي العزيبي :

تشهد محافظة لحج زيادة في إعداد المغتربين العائدين إلى أرض الوطن ، وهو الأمر الذي تولي له قيادة المحافظة اهتمامًا كبيرًا, أضف إلى الدور الإيجابي الذي يقوم به فرع مكتب وزارة المغتربين بلحج ممثلا بشخص المدير العامّ محمد بن محمد عبده الخنبشي، بالرغم من شحة الإمكانيات وميزانية تشغيلية التي لا تساعد على نجاح العمل وأيضاً افتقار المكتب للموظفين ومع كل ذلك فقد برز المكتب على السطح بقوة بعمل ناجح مع السعي بعودة مزاولة العمل من داخل المحافظة لتلبية احتياج المغتربين وتسهيل وتيسير الإجراءات أولاً بأول.

عدم توفر مكتب

منذ منتصف عام 2016م، استلم المدير الخنبشي مهام عمله مدير عام مكتب المغتربين بلحج، ولكن دون مكتب , أو محتويات للمكتب نتيجة لما تعرضه له المحافظة من حرب وتدمير للمرافق الحكومية عام 2015 م، ويتم ممارسة العمل من مبنى إيجار في عدن لمدة يومين في الأسبوع وبقية الأيام داخل المحافظة من خلال الاطلاع ومتابعة أي مستجدات، ويقوم المكتب بإعداد الخطط السنوية ومتابعة جميع قضايا المغتربين مع جهات الاختصاص، بالرغم أن عدد الموظفين خمسة ويعمل إلى جانب المدير من أولئك الموظفين موظف واحد مع 2 بنظام التعاقد حيث 2 من الموظفين توفيا وآخر راتبه مصفر وأيضاً موظف من المحافظات الشمالية.

نشاط المكتب الميدانيّ

لقد شهد عام 2018، عملاً ميدانيًا مكثف بقيام المكتب بإعداد استمارات وتوزيعها على المديريات بهدف حصر المغتربين والبلدان التي يتواجدوا فيها بهدف إبراز نشاطهم لما له من أهمية في الجانب الاقتصادي للبد وعلى وجه الخصوص بقطاع الاستثمار؛ إذ وصلت تحويلات المغتربين من العملة الصعبة بلحج تقريباً بواقع 70% من الموارد الوطنية، كما قام المكتب بإنجاز وتوثيق بيانات المغتربين بواقع تقريباً 50% كما تشير المؤشرات الأولية بأن عدد المغتربين على مستوى محافظة لحج تجاوز عدد 70 ألف مغترب يتواجدون بنسب متفاوتة في أمريكا وأوربا والصين وشرق آسيا ودول الخليج والسعودية، ومعظم المغتربين من مديريات يافع ومديرية حالمين وبقية مديريات لحج.

دعم المحافظ التركي

يحظى مكتب المغتربين بلحج بالرعاية والاهتمام الكبير من قبل محافظ المحافظة اللواء ركن / أحمد عبدالله علي تركي، والذي ترأس اجتماع بحضور قيادة المكتب وممثلين عن المغتربين وجهات ذات الاختصاص وحث المغتربين بضرورة الإسهام التنموي في إطار المحافظة كما تم إعداد استمارات حصر للمغتربين العائدين عودة نهائية إلى أرض الوطن، وقام المكتب بإنجاز هذه المهمة في 12 مديرية بلحج وتأخر 3 مديريات عن رفع نتائج الحصر، وبلغ عدد المغتربين العائدين في الـ13 مديرية بلحج حوالي 4730 مغترب وجميع المغتربين عائدين من السعودية وهذه الإحصائية هي حتى نهاية شهر ديسمبر 2018م، مع استمرار نزوح العائدين بشكل يومي إلى أرض الوطن وبحسب إحصائية أولية بلغ عدد المغتربين في الحوطة عاصمة لحج 130 مغترب.

إسهامات المغتربين

يلعب المغتربون دوراً بارزاً وكبيراً برفد خزينة الدولة بالعملة الأجنبية، كما يقدم المغتربين دعماً في بناء البنية التحتية ومساعدة السلطة المحلية في نجاح عملها ومن ذلك الإسهام في طريق عقبة خلق بمديرية حالمين وطريق معربان في مديرية يهر والطريق الدائري بمديرية لبعوس وإنشاء مبنى مركز أمراض الكلى في لبعوس وأيضاً مبنى أضافي لمستشفى المفلحي وكذلك

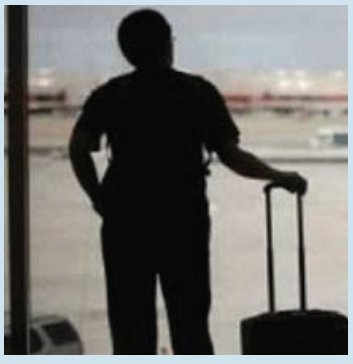

آخر بمستشفى يهر والعديد من الأعمال الاستثمارية الأخرى.

تعاون مشترك

يقوم المكتب بالتعاون مع المغتربين المسارعين في فعل الخيرات بتقديم مساعدات منها توفير 600 بدلة و200 بطانية مع نهاية عام 2018 م تم توزيعها على المستحقين بإشراف قيادة السلطة المحلية، كما استطاع المكتب توفير عدد 3 اجهزة كمبيوترات في عام 2017 مما ساعد في حل مشكلة عدم توفرها في بعض المكاتب الأخرى وقد تم توزيعها بنظر المحافظ، بالإضافة إلى توزيع بعام 2018م؛ مواد غذائية بمديريات الحوطة والمضاربة وحبيل جبر والملاح، وتوزيع مبالغ نقدية بمنطقة العميرة بكرش باعتبارها أكثر فقراً.. أضف إلى مبالغ مالية للمتعاقدين في الإدارة المحلية ومستشفى ابن خلدون، كما يبذل جهد المكتب بالحصول بشهر رمضان على مساعدات لتقديمها للمحتاجين بهذا الشهر المبارك.

معوّقات تواجه المكتب

بالرغم من الجهود التي يقوم بها المكتب وتحقيق النجاح في العمل خلال مسيرة عام من العمل والعطاء بعام 2018م، إلاّ إنّه يواجه معوقات من أبرزها موازنة تشغيلية غير كافية يتطلب زيادتها بواقع 100% فمخصص المكتب الشهري على مستوى المحافظة بلغ 90 ألف ريال يمني يتوزع مابين إيجار مبنى ووقود وقطع غيار ومستلزمات مكتبية وضيافات بالإضافة يخرج من هذا المبلغ للمتعاقدين مبلغ 30 ألف ريال يمني، عدم توفر مبنى حكومي داخل للمحافظة، وأيضاً يواجه المكتب مشكلة البسط على الكثير من أراضي المغتربين التي بها مخططات سكنية وتمّ صرفها بعقود رسمية من قبل الدولة وهو الأمر الذي أقره اجتماع تنفيذي لحج بتكليف مدير عام شرطة لحج بوضع معالجات لهذه المشكلة بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص وضبط المعتدين وتمكين المغتربين من أملاكهم للإسهام الفعال في عجلة التنمية داخل المحافظة.